دلالة أفعال اليقين والرجحان عند النحويين

الباحث : مصطفى هاتف بريهي
المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية

أ.م.د. عبد الحسن جدوع العبودي
جامعة الكوفة / كلية التربية الاساسية

Althewni@yahoo.com

خلاصة البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين .

تعد أفعال اليقين والرجحان صنفاً من أصناف الفعل في اللغة العربية، ذكرها النحويون تحت باب الأفعال التي تنصب مفعولين واصطلحوا عليها ((أفعال القلوب)) لأنها أفعال قلبية باطنة، معانيها نفسية قائمة في القلب متصلة به، وهذه المعاني سماها القدماء الامور القلبية لاعتقادهم ان مركزها القلب ومنها الفرح والحزن، وتسالم النحويون على دلالات مخصوصة لهذه الأفعال في كتبهم .

وقد تناول البحث ((دلالة أفعال اليقين والرجحان عند النحويين)) هذه الأفعال من حيث المصطلح وتأصيله باستقراء ذلك في كتب النحويين قديماً وحديثاً وترجيح المصطلح الأقرب لدلالة هذه الأفعال، وتناول البحث دلالة هذه الأفعال وعملها، وخصائصها من حيث الالغاء والتعليق واختصاصها بأن يكون فاعلها ومفعولها من جنس واحد وعدم جواز حذف أحد مفعوليها. وكانت مصادر البحث كثيرة في مقدمتها كتب النحو، والكتب التي تعنى بالمصطلح .

ثم الخاتمة لخصت فيها النتائج التي توصل إليها البحث ، فقائمة بمصادر البحث ومراجعه .

والحمد لله رب العالمين .

الكلمات المفتاحيّة : أفعال ، اليقين ، الرجحان ، الدلالة ، السياق

Abstract

Find resulted in several results we quote briefly:

1 - The use of the term ((OR)) for the actions of ((thought, as, allegedly, free, pilgrimage, HP, make, counting)) is more applicable and the significance of and appropriate to such acts of the term of suspicion and conjecture; because the term ((OR)) shows to overcome one of the guides in opposing Rjoha ordered and on the other, the uncertainty is equal to the guides and not likely one of them, and probably is one of the guides suggest, without excluding the possibility of the other.

2 - that each act of certainty and prevail indication genuine lexical and grammatical semantics and other extra marginal conferred context.

3 - is concerned with the actions of ((certainty and prevail)) without actions are the characteristics of revocation, suspension and passport and the fact that the actor effect of one sex and the inadmissibility delete one Mfouliha.

4 - that should infringe these acts to Mfolin; because the origin of that intervention on the Debutante and the news, and he must Debutante of the news, we are obliged to enter them that Antbba.

5 - that exclusive abstention on one Mufaolin, because the actor but wanted Palmfol second that shows what settled him from the case in effect the first of doubt and uncertainty, said first because he is a detective with him by the second and the correlation between them and the lack of both of them to the owner understanding tyro and news in origin.

6 - that which passed the implementation of these actions in Dmereyn united in sex, is that the actions of hearts do not need to differing between the actor and the object because the object is the content of the sentence.

7 - Irrevocability work that acts certainty and prevail if advanced or delayed, because these acts included, among a list of their own inter Debutante and the news.

8 - that the difference between cancellation and comment that the Working canceled for I do

it once and not in word nor in the shop, either factor commentator he may work in the shop as the cause of positive comment and Mjos reason for the cancellation.
key word: the actions ، certainty، prevail ،lexical ،context

دلالة أفعال اليقين والرجحان عند النحويين :

المصطلح :

ان تأصيل المصطلح الدال على هذه الافعال ((اليقين والرجحان)) يحتم علينا استقراء هذه الافعال وتسميتها عند النحويين بدءً بسيبويه وانتهاءً بالمحدثين من علماء النحو .

فقد ذكر منها سيبويه سبعة أفعال ((حسب، ظنّ، خال، رأى، وجد، علم، زعم))، منها، ما يكون لليقين، ومنها ما يكون للشك والغرض من دخولها على الجمل الاسمية التي أصلها مبتدأ وخبر هو بيان ما استقر في ذهن المتكلم من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً، وهذا الذي منع الاقتصار على أحد المفعولين وحذف الآخر[١] . قال سيبويه : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك ان تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك : حَسِب عبدُاللهِ زيداً بكراً، وظنّ عمروٌ خالداً أباك، وخال عبدُاللهِ زيداً أخاك ... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين هاهنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً وذكرت الأول لتُعلِم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك [من هو] فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعلَ خبرَ المفعول الأول يقيناً أو شكاً ولم تُرِدْ أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين ...))[٢] .

وذكر المبرد ((٢٨٥ هـ)) من أفعال اليقين والرجحان، أربعة أفعال هي ((ظننت، علمت، حسبت، خلت)) و أطلق عليها أفعال الشك واليقين[٣] . وذهب السيرافي ((٣٦٨هـ)) إلى ما ذهب إليه سيبويه من أنها سبعة أفعال تدخل على الجملة الاسمية التي أصلها مبتدأ و خبر لبيان الشك أو اليقين، قال أبو سعيد : ((اعلم أنّ الأفعال التي يشتمل عليها هذا الباب إنما هي أفعال من أفعال تدخل على مبتدأ وخبر، لتبين اليقين أو الشك وهي سبعة أفعال : ظننت، وحسبت، وخلت، ورأيت، إذا أردت بها رؤية القلب، ووجدت إذا أردت به وجود القلب، وزعمت، وعلمت))[٤] . وسماها ابن جني ((٣٩٢ هـ)) أفعال الشك واليقين، قال : ((والمتعدي إلى مفعولين على ضربين أيضاً ... الثاني منهما أفعال الشك واليقين مما كان داخلاً على المبتدأ وخبره ... وتلك الأفعال ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، ووجدت، وعلمت، ورأيت بمعنى علمت ...))[٥] . وذكرها الزمخشري ((٥٣٨ هـ)) في المفصل سبعة أفعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر لبيان الشك واليقين[٦] : ((وهي سبعة ظننت وحسبت وعلمت ورأيت ووجدت إذا كنّ بمعنى معرفة الشيء على صفة كقولك : علمت أخاك كريماً ... تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قُصد إمضاؤها على الشك واليقين فتنصب الجزأين على المفعولية ...))[٧] .

وذكر ابن يعيش ((٦٤٣ هـ)) من أفعال اليقين والرجحان سبعة أفعال ((علمت، رأيت، وجدت، ظننت، حسبت، خلت، زعمت)) وبيّن أنّ هذه الأفعال إنما هي أمور تقع في النفس وتلك الأمور ((علم، وظن، وشك))، فالعلم هو القطع على شيء بنفيٍ أو إيجاب وهذا القطع يكون ضرورياً كالمدرك بالحواس الخمس، وعقلياً أي ما يكون عن دليل من غير معارض، أما الشك فهو وجود معارض من دليل آخر وتردد النظر بينهما على سواء، وإن رجح أحدهما، فالراجح ظن والمرجوح وهم، والأفعال الدالة على العلم هي ((علمت ، رأيت ، وجدت)) والأفعال الدالة على الظن هي ((ظننت، حسبت، خلت)) أما زعمت فإنه مفرد لأنه يكون عن غير علم وظن والغالب عليه القول عن اعتقاد[٨] . اما ابن الحاجب((٦٤٦ هـ)) فقد سماها أفعال القلوب وذكرها سبعة أفعال وهي ((ظننت، حسبت، خلت، زعمت، علمت، رأيت، وجدت)) ولم يُشر ابن الحاجب إلى دلالتها على الشك أو اليقين أو الظن أو غيره، بل اكتفى بذكر أنها تدخل على الجملة

الاسمية لبيان ماهي عنه[٩]، قال : ((أفعال القلوب، ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، وعلمت، ورأيت ، ووجدت، تدخل على الجملة الاسمية لبيان ماهي عنه فتنصب الجزأين))[١٠] . في حين فصل الرضي ((٦٨٨ هـ)) القول فيها في شرحه للكافية فذكر أنها اثنا عشر فعلاً هي ((علم، ظن، رأى، عدّ، جعل، زعم، وجد، الفى، حجا، خال، هبْ)) وأضاف لها((أُرّى)) الذي هو مبني للمجهول من أرّى، وبيّن أنه عامل عمل ((ظنّ)) وهو بمعناه وليس بمعنى علم[١١] . وقد بيّن الرضي دلالات هذه الأفعال وبيان ما تكون الجملة عنه، فقسم هذه الأفعال إلى أضرب عدة، : ضربٌ يختص بالظن فقط وهي حسب يحسب، وخال يخال، وحجا يحجو، بمعنى الظن، والفعل هَبْ غير المتصرف، وضَرْبٌ لليقين وهو الفعل، علم ، وضَرْبٌ يختص بالظن في الظاهر مع احتمال دلالته في بعض المواضع على اليقين وهو الفعل ((ظن)) التي ليست بمعنى اتهم ، وضَرْبٌ للاعتقاد الجازم في معينة شيء أنه على صفة سواء تطابق ذلك الاعتقاد أم لا وهو الفعل((رأى)) وضَرْبٌ لاعتقاد أن الشيء على صفة، وهذا الاعتقاد غير مطابق، وهما الفعلان عدّ وجعل، وضَرْبٌ للقول أن الشيء على صفةٍ وهذا القول غير مستند إلى دليل أو وثوق وهو الفعل زعم، وضَرْبٌ لإصابة الشيء على صفةٍ ولزوم العلم به بعد أن كان غير معلوم وهما الفعلان ألفى ووجد[١٢] .

وأفعال اليقين والرجحان عند ابن هشام ((٧٦١ هـ)) أربعة عشر فعلاً هي ((وجد، ألفى، تعلم، درى، جعل، حجا، وعدّ، هب، زعم، رأى، علم، ظن، حسب، خال)) وبيّن ابن هشام أن منها ما يفيد اليقين ومنها ما يفيد الرجحان[١٣] . وكذلك يرى ابن عقيل ((٧٦٩ هـ)) أنها تنقسم على قسمين، ما يدل على اليقين وهي خمسة أفعال : ((رأى، علم، وجد، درى، تعلم)) والقسم الثاني، ما يدل على الرجحان وهي ثمانية : ((خال، ظن، حسب، زعم، وعد، حجا، جعل، هب))[١٤] . وهي عند السيوطي ((٩١١ هـ)) على ثلاثة أقسام : الأول ، ما دل على ظن في الخبر، وهي خمسة أفعال((حجا، عدّ، زعم، جعل بمعنى اعتقد، هب بمعنى ظنني))، والثاني، ما دل على يقين وهي خمسة أفعال، ((علم، وجد، ألفى، درى بمعنى علم، تعلم بمعنى اعلم)) ، الثالث : ما استعمل في الأمرين، الظن واليقين وهي أربعة أفعال((ظن، حسب، خال، رأى))[١٥]، وذكر الصبان ((١٢٠٦ هـ)) أنها أفعال تفيد اليقين والرجحان وهي على أربعة أنواع : ((الأول، ما يفيد في الخبر يقيناً وهو ثلاثة : وجد، وتعلم، ودرى، والثاني : ما يفيد فيه رجحاناً وهو خمسة : جعل، وحجا، وعدّ، وزعم، و هَبْ، والثالث : ما يرد للأمرين والغالب كونه لليقين وهو اثنان : رأى، وعلم، والرابع ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن ، وخال ، وحسب))[١٦] . ومن المحدثين من يذهب إلى ما ذهب اليه ابن عقيل من أن هذه الأفعال تنقسم على قسمين : قسم يفيد الرجحان وقسم يفيد اليقين والقطع[١٧] . ويبدو واضحاً مما سبق اختلاف النحويين في اختيار المصطلح واستعماله دالاً على معاني هذه الأفعال لاسيما الأفعال الدالة على الرجحان، فمنهم من سماها أفعال الشك ومنهم من سماها أفعال الظن ومنهم من سماها أفعال الرجحان ومنهم من أبقى على المصطلح العام لهذه الأفعال وهو أفعال القلوب . وأرى أن استعمال مصطلح ((أفعال الرجحان)) الذي استعمله طائفة من النحويين[١٨] ، هو الأقرب إلى دلالة هذه الأفعال من مصطلحي الشك والظن ؛ ذلك بأنّ الشك : ((هو تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر، وقيل، اعتدال النقيضين عند الانسان وتساويهما ... والشك ضَرْبٌ من الجهل وأخصُّ منه، لأن الجهل قد يكون عدم العلم بالنقيضين رأساً، فكل شك جهل ولا عكس))[١٩] .

والشك : ((ما ينشأ في النفس من تعارض دليلين في أمر واحد بحيث تتساوى قوتهما في التعرض والاستدلال فلا يستطيع المرء ترجيح أحدهما على الآخر))[٢٠] . وهذا المعنى لا ينطبق على دلالة أفعال الرجحان، فإن قال قائلٌ :((حسبت زيداً أخاك)) فإنه إنما تردد أن يجزم باليقين بأن زيداً أخٌ لك ، فكان يقينه وعلمه مشوباً بالشك غير مساوٍ له ؛ لأن أمارة من أمارات العلم هي التي دعته إلى هذا الحسبان ، وكل حسبان لا يكون إلا على النظر العقلي بعد التأمل والمراقبة، وبذا يكون حسبان القائل أرجح إلى اليقين[٢١] . وكذلك الفعل ((زعم)) فإنه إنما يكون اعتقاداً، وعلماً فقد نقل السيوطي في همع الهوامع عن ((الافصاح)) أن زعم : بمعنى : علم في قول سيبويه ، وتكون بمعنى اعتقد، وبهذا هو أرجح لليقين ونقل الصبان في حاشيته على الأشموني قول السيرافي ، أن زعم هو قول مقرون باعتقاد صح هذا الاعتقاد أم

لا، ونقل عن الجرجاني أيضاً ، أن زعم قول مع علم[٢٢] . وكذلك بقية أفعال الرجحان فإنها تدل على ترجيح أحد الدليلين أو الأمرين في النفس وليس تساويهما، وبهذا فإن مصطلح الشك يبتعد عن معاني هذه الأفعال ودلالتها وكذلك مصطلح((الظن)) فانه لا يقترب كثيراً من دلالة هذه الأفعال ومعانيها لأمرين، الأول : أنه يدل بدقة على معنى فعل من هذه الأفعال وهو ((ظنّ)) دون أخواتها ، والأمر الثاني، هو أن الظن والشك والوهم يكاد لا يفرق بينها[٢٣] . والظن :((ترجيح أحد الطرفين ، أي الايجاب والسلب اعتقاداً راجحاً ... وهو غير اعتقاد الرجحان فإن اعتقاد الرجحان قد يكون جازماً، بخلاف الظن فإنه اعتقاد راجح بلا جزم))[٢٤]، والظن : ((هو اعتقاد راجح مع احتمال النقيض))[٢٥] اذ فيه تردد ويقترب من الشك وتساوي الدليلين في النفس دون رجحان أحدهما . ويبقى مصطلح ((الرجحان هو الأنسب إلى تسمية هذه الطائفة من الأفعال و الأقرب إلى دلالتها لأنه إنما يدل على تغلب أحد الدليلين المتعارضين في أمر، ورجوحه على الآخر، والرجحان هو : ((جعل الشيء راجحاً أي فاضلاً غالباً زائداً ... والرجحان زيادة أحد المثلين المتعارضين على الآخر وصفاً ... الترجيح اقتران الدليل الظني بأمر يقوى به على معارضه ... الترجيح في الاصطلاح اقتران الأمارة بما يقوى به على معارضها))[٢٦] .

*** دلالتها :**

لكل فعل من أفعال اليقين والرجحان دلالته عند النحويين، دلالة تختص بإفادة معاني اليقين والرجحان المتعددة وهي كالآتي :

ـ أفعال اليقين : وهي ((علم ، رأى ، وجد ، درى ، ألفى ، تعلّمْ))

١ ـ علم : الأصل في علم الذي ينصب مفعولين، الدلالة على اليقين بالاعتقاد الجازم، كقول الشاعر :

علمتكَ الباذلَ المعروفَ فانبعثتْ إليكَ بي واجفاتُ الشوق والأمل

وقد تأتي ((علم)) للرجحان وإفادة معنى الظن وهو قليل كقوله تعالى : **{ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إلى الْكُفَّارِ }**[٢٧]، أما إذا كانت علم بمعنى عرف فإنها تتعدى إلى مفعول واحد نحو قوله تعالى : **{ وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَاتَعْلَمُونَ شَيْئًا }**[٢٨]، أي لا تعرفون شيئاً ، وتأتي ((علم)) لازمة إذا كانت بمعنى علم علمة فهو أعلم، أي مشقوق الشفة العليا[٢٩] .

٢ ـ رأى : الاصل في رأى القلبية التي تنصب المفعولين الدلالة على اليقين نحو ((رأيت الحق منتصراً))، فـ((رأى)) تفيد الاعتقاد الجازم في شيء أنه على صفةٍ معينة، سواء كان هذا الاعتقاد مطابقاً أم غير مطابقٍ، وقد تفيد ((رأى)) الرجحان فتكون بمعنى الظن وهو قليل، وقد اجتمع المعنيان في رأى القلبية معنى العلم والظن في قوله تعالى : **{ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا (٦) وَنَرَاهُ قَرِيبًا }**[٣٠]أي يظنونه ونعلمه، وإنْ كانت رأى حلمية فإنها تنصب مفعولين أيضاً كقوله تعالى : **{ رَأَيْتُهُم ْلِي سَاجِدِينَ }**[٣١] أما إذا كانت رأى بصرية، أو بمعنى أصاب رئته، فإنها تتعدى لمفعول واحد نحو رأيت القمر، أي أبصرته، وإن كانت رأى من الرأي فإنها قد تتعدى إلى مفعولين نحو : رأى العالم السلم حلالاً وقد تتعدى لواحد نحو : رأى العالم حل السلم[٣٢] .

٣ ـ وجد : يُفيد وجدان[٣٣] الشيء على صفة والعلم به بعد أن لم يكن معلوماً، والأصل فيه أن يكون لليقين بمعنى علم، نحو قوله تعالى : **{ وَإِن ْوَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ }**[٣٤]فإنْ كانت بمعنى إصابة الشيء نحو : وجد فلان ضالته وجدانا، فإنها تتعدى لواحد فقط وإن كانت بمعنى ((استغنى)) ومصدرها : وَجُد، أو حزن ومصدرها وجَدْ أو حقد ومصدرها موجدة، فهي لازمة[٣٥] .

٤ ـ درى : ((يستعمل درى بمعنى علم))[٣٦] لإفادة اليقين كقول الشاعر :

دريت الوفيّ العهد ياعرو فاغتبط فإنّ اغتباطاً بالوفاء حميد[٣٧]

ويرى أكثر النحاة أن ((درى)) ليست من الأفعال القلبية الناصبة لمفعولين، وما ورد في البيت إنما لتضمين درى معنى علم، وأكثر ما تستعمل ((درى)) معدّاة بالباء ، مثل دريت به[٣٨] . ((فإذا دخلت عليها همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالباء))[٣٩] كقوله تعالى : **{ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ }**[٤٠] . في محل نصب سدت مسد المفعولين الثاني والثالث[٤١] . أما إذا كانت بمعنى ختل فإنها تتعدى لواحد نحو : درى الذئب الصيد[٤٢] .

٥ . ألفى : يفيد هذا الفعل إصابة الشيء على صفةٍ[٤٣]، مثل : ألفيتُ الصديق عوناً ، ألفيتُ الصدق منجياً .

أثبته الكوفيون وابن مالك من أفعال اليقين ومنه قول الشاعر :

قد جرّبوهُ فألفوه المغيثَ إذا ما الروعُ عمّ فلا يلوي على أحدِ[٤٤] وأنكره البصريون وقالوا : إنَّ المنصوب الثاني حال[٤٥] .

٦ . تعلّمْ : يفيد اليقين، وهو أمر بمعنى اعلم، وهو فعل جامد لا يتصرف ولا يستعمل منه إلا الأمر[٤٦] ، ومنه قول الشاعر :

تعلّمْ شفاءَ النفسِ قهرَ عدوِّها فبالغْ بلطفٍ في التحيُّلِ والمكرِ[٤٧]

بمعنى أعلم[٤٨] . وقد يأتي بمعنى الأخذ بأسباب العلم والمعرفة ((أما (تعلّم) في نحو : تعلّم ما ينفعك فهو متصرف، وهناك فرق بين الفعلين ، فعندما نقول (تعلّم النحو) يكون المعنى خُذْ بأسباب العلم من الدرس والتحصيل، وتقول : تعلّم أن الله يمهل الظالم ولا يهمله ، ومعناه : اعلم ذلك وليس المقصود به ما في الفعل الأول))[٤٩] . والكثير المشهور[٥٠] في ٠ (تعلّم) أن ترد الاسمية بعدها مصدرة بأنَّ أو أنَّ وصلتها ، نحو قول الشاعر :

وقلت : تعلّم أنّ للصيدِ غرّةً وإلاّ تُضيعْها فإنكَ قاتلُه[٥١]

. أفعال الرجحان : وهي ((ظن ، حسب ، زعم ، خال ، جعل ، عدّ ، حجا، هَبْ))

١ . ظنّ : ((الأصل في ظنّ التي تنصب مفعولين أنْ تكون بمعنى الحسبان، أي ترجح أحد الطرفين النفي والإثبات، والمترجح هو المذكور في الكلام))[٥٢] .

و ((ظنّ)) تفيد الظن في الظاهر، وتفيد اليقين في بعض المواضع فقد يرجح الظن، وقد يرجح اليقين[٥٣] . وجاء في شرح المفصل لابن يعيش : ((ظننت وهي تستعمل على ثلاثة أضرب على بابها وهو بإزاء أحد الدليلين المتعارضين على الآخر ، وذلك هو الظن وهي إذا كانت كذلك تدخل على المبتدأ والخبر، ومعناها متعلق بالجملة على ما تقدم، وقد يقوى الراجح في نظر المتكلم فيذهب بها مذهب اليقين فتجري مجرى علمت فتقتضي مفعولين أيضاً، من ذلك قوله تعالى : **{ وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا}**[٥٤]فالظن هنا يقين ؛ لأن ذلك الحين ليس حين شك))[٥٥] . أما إذا كانت ((ظنّ)) بمعنى أتّهم فإنها تنصب مفعولاً واحداً نحو قوله تعالى : **{ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ}**[٥٦]أي بمتّهم[٥٧] . ((ومعنى الإتهام أن نجعل شخصاً موضع الظن السيء، تقول ظننت زيداً، أي : ظننت به أنه فعل سيئاً ، وكذا : اتهمته))[٥٨] وتقول ((سرق مالي وظننت زيداً : أي اتهمته ، واسم المفعول منه مظنون وظنين))[٥٩] .

٢ . حسب : الأصل في حسب عند النحويين، الدلالة على الرجحان أو إرادة الاعتقاد الراجح لمعنى على اليقين نحو قول الشاعر :

حسبت التقى والجود خير تجارةٍ رباحاً إذا ماالمرء أصبح ثاقلاً[٦٠]

إلاّ أن ورودها للدلالة على اليقين قليل[٦١] . أما إذا كانت حسب للون نحو حسب الرجل بمعنى صار أحسب أي ذا شقرة أو حمرة أو بياض كالبرص فهي لازمة[٦٢] .

٣ . زعم : ((الأكثر في زعم أن تكون بمعنى ظن فتدل على الرجحان))[٦٣] و ((زعم)) تفيد القول أن الشيء على صفة ، قولاً غير مستند إلى وثوق[٦٤] .

ونقل السيوطي عن السيرافي، أن الزعم : قول يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح[٦٥] . فمن استعمال ((زعم)) بمعنى الرجحان والظن قول الشاعر[٦٦] :

زَعَمَتْني شيخاً ولستُ بشيخٍ إنما الشيخُ من يدبُّ دبيبا[٦٧] ومن استعمال ((زعم)) في اليقين والتحقيق قول أبي طالب[٦٨] : ودعوتَني وزعمتَ أنك ناصحٌ ولقد صدقتَ وكنتَ ثَمّ أمينا[٦٩]

والأكثر في ((زعم)) أن تتعدى إلى أن وصلتها[٧٠] ، نحو قوله تعالى : **{ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا }**[٧١] . أما إذا كانت ((زعم)) بمعنى كفل، ومصدرها الزعامة فإنها تتعدى إلى واحد، كقول الشاعر :

تقول هلكنا إنْ هلكتُ وإنما على الله أرزاقُ العباد كما زَعَمْ

وتتعدى لواحد أيضاً إذا كانت بمعنى ((رَأَسَ)) ، وكذلك تتعدى بحرف الجر، أما إذا كانت بمعنى سُمُن أو هزل؛ فهي لازمة يقال : زعمت الشاة بمعنى : هزلت، وبمعنى سمنت[٧٢] .

٤ . خال : ماضي الفعل يخال، الأصل فيه أن يكون بمعنى الظن والدلالة على الرجحان، وقد يأتي بمعنى العلم والدلالة على اليقين، وينصب مفعولين أيضاً إلاّ أنه قليل[٧٣] . فمن مجيئه للدلالة على الظن والرجحان قول الشاعر[٧٤] :

إخالُكَ إن لم تُغْضُضِ الطرفَ ذا هوىً يسؤمك مالا يُستطاع من الوجد

ومن مجيئه بمعنى اليقين ومعنى ((علم)) وهو قليل ، قول الشاعر[٧٥] :

دعاني الغواني عمَّهن وخِلتَني لي اسمٌ فلا أُدعى به وهو أولُ

فإن كانت ((خال)) بمعنى تكبّر أو ظلع من خال الفرس : ظلع أو كانت بمعنى ساس كقولنا ((خال فلان المال)) أو بمعنى دعى كقولنا ((خال فلان على أهله)) ومضارعه يخول، فهي حينئذٍ ليست من أفعال القلوب[٧٦] .

٥ . جعل : تفيد ظن، أو اعتقاد كون الشيء على صفة، اعتقاداً أو ظناً غير مطابق، ومنه قوله تعالى : **{ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا }**[٧٧]أي : ظنوهم و اعتقدوهم[٧٨] . وقد تأتي لإفادة اليقين ورجحانه، وهو قليل كقولنا : جعلت الاله واحداً لاشك فيه[٧٩] . فإن لم تكن بمعنى اعتقد ، فإنها إما أن تكون للتحويل وهي بمعنى صيّر، وتنصب مفعولين[٨٠] ، أو تكون ((بمعنى أوجد نحو : ((وجعل الظلمات والنور)) أو أوجب نحو : جعلت للعامل كذا، أو ألقى نحو : جعلت بعض متاعي على بعض ، تعدت إلى واحد ....))[٨١]

٦ . عدَّ : وهو ((لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاداً غير مطابق ... نحو كنت أعدّهُ فقيراً فبان غنياً))[٨٢] .

وقد أثبتها الكوفيون وبعض البصريين من أفعال القلوب التي تنصب مفعولين ، وهي عند النحويين بمعنى ((ظنّ)) وذلك نحو : فلا تَعدُدِ المولى شريكَكَ في الغنى ولكنّما المولى شريكُكَ في العُدْمِ[٨٣]

٧ . حجا : ماضي الفعل ((يحجو)) ويدل على الظن في الخبر ، كقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عَمْر أخا ثقةٍ حتى ألمّت بنا يوما ملماتُ

أي كنتُ أظن[٨٤] .

فإن لم تدل على معنى الظن، وأفادت معاني أُخَر فهي متعدية لواحد، ولازمة ((فإن كانت بمعنى : غلب في المحاجاة، أو قصد أو ردّ، أو ساق، أو كتم، أو حفظ، تعدت لواحد فقط. أو بمعنى: أقام، أو بخل فلازمة))[٨٥] .

٨ . هَبْ : فعل أمر جامد متصرف يفيد معنى الظن والحسبان أو الاعتقاد، تقول: هبني فعلت الأمر، أي أحسبني واعددني وظُنَّني نحو :

فقلت أجرني أبا خالدٍ وإلاّ فهبني امرءاً هالكا

أي ظُنَّني، وهو ليس هب الذي مضارعه ((يهبُ)) وماضيه ((وهبَ)) من الهبة فهذا متصرف[٨٦] .

. عملها :

أفعال اليقين والرجحان ((علم، رأى، درى، ألفى، وجد، حسب، ظن، خال، زعم، جعل، أفعال متصرفة عدا ((هَبْ وتعلّم)) . متعدية لمفعولين، تختص بالدخول على الجمل الاسمية التي أصلها مبتدأ وخبر حقيقة نحو : رأيت الحق واضحاً، أو تقديراً بشيء من التأويل المقبول، نحو حسبت المريخ الزهرة، أو ظننت زيداً عمراً، فلا يصح أن نقول : المريخ الزهرة، وزيد عمرو، إلاّ على جهة التشبيه الذي يجعل المفعول الثاني بمنزلة ما أصله الخبر وإنْ لم يكن خبراً حقيقياً في أصله[٨٧] .

وتعمل هذه الأفعال وجوباً إذا تقدمت فتنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها بعد استيفاء فاعلها، قال ابن جني :((.... فاذا تقدمت هذه الأفعال لم يكن بد من إعمالها ، تقول : ظننت زيداً كريماً))[٨٨] ، وقال أبو علي الفارسي : ((وإذا ابتدأت بهذه الأفعال فقلت : ظننت زيداً منطلقاً ، أعملتها في المفعولين ...))[٨٩] .

ولا يشترط أن تدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر لتنصب كلاً منهما مباشرة نصباً، لا تأويل فيه ولا تقدير، فقد تسد عن المفعولين ((إنّ)) المشددة ومعمولاها نحو : ظننت أنّ زيداً قائم ، أو قد تسدُ ((أنْ)) مع الفعل ومرفوعه فيكون المصدر سادا مسد المفعولين مغنياً عنهما نحو ، من حسب أن يدرك غايته بالتمني فهو واهم[٩٠] .

وتدخل هذه الأفعال على كل ما دخلت عليه كان، وما لم تدخل عليه أو كان فلا تدخل عليه هذه الأفعال، إلاّ المبتدأ الذي هو اسم استفهام، أو مضاف إليه، فإنّ هذه الأفعال تدخل عليه ويقدم عليها نحو : أيهم ظننت أفضل، وغلام من ظننت عندك[٩١] . وإنما وجب أن تتعدى هذه الأفعال إلى مفعولين ((لأن أصلها أن تدخل على المبتدأ والخبر، والمبتدأ لابد له من خبر، فوجب لدخوله عليهما أن ينتصبا))[٩٢] . وإنما تتعدى هذه الأفعال في الجملة على الرغم من أنها أفعال غير مؤثرة في المفعول، ولا واصلة من الفاعل إلى غيره ؛ إذْ هي أمور تقع في النفس من ظنٍّ وشكٍّ وعلمٍ ويقينٍ والفاعل يخبر بما استقر في نفسه منها ؛ لأنها وإن لم تكن مؤثرة إلاّ أنّ الظن قد تعلّق بمظنون[٩٣] . وإن العمل لا يشترط التأثير، ((وليس كل فعل يعمل يكون مؤثراً ألا ترى أنك تقول ذكرت زيداً، وإن كان، فاذا حصل الفعل تعلق بمفعول تعدى اليه، فلهذا جاز أن تتعدى هذه الأفعال))[٩٤] والمفعول الحقيقي للجمل الاسمية التي تدخل عليها هذه الأفعال هو مصدر الثاني مضافاً إلى الأول، فمعنى علمت أخاك زيداً : علمت زيدية أخيك[٩٥] . وقد تقع الجملة الفعلية بعد هذه الأفعال، وهو نادر وحينها يقدر ضمير الشأن، ((وإنْ وقعت بعدها الفعلية في الندرة فضمير الشأن مقدر قبل الفعلية لتصير به اسمية : نحو : حسبت يقول زيد ، أي : حسبته يقول زيد))[٩٦] .

إنّ لأفعال اليقين والرجحان خصائص ليست لغيرها من الأفعال : ميتاً

. خصائصها :

أحداهما : أنه لا يجوز حذف أحد مفعوليها والاقتصار على الآخر، فإذا تعدت إلى أحد المفعولين، وجب أن تتعدى للثاني، لأنها إنما تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر، فلا يجوز القول : ظننت منطلقاً، من غير زيد[٩٧] .

فإذا عمل فعل من أفعال اليقين والرجحان في المبتدأ والخبر ونصبهما مفعولين له، امتنع حذف أحدهما والاستغناء عنه بالآخر، قال سيبويه : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر وذلك قولك : حسب عبدالله زيداً بكراً ، وظن عمرو خالداً أباك ...))[٩٨] .

وإنما امتنع الاقتصار على أحد المفعولين ؛ لأن الفاعل إنما أراد بالمفعول الثاني أن يبين ما استقر عنده من حال المفعول الأول من الشك واليقين، وذكر الأول لأنه هو المخبر عنه بالثاني، وأفعال اليقين والرجحان معناها متعلق بالمبتدأ والخبر جميعاً لا بأحدهما، فتعلقه بالخبر لأنه موضع الفائدة، وتعلقه بالمبتدأ فللإيذان بصاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة، ولهذا لم يجز الاقتصار على أحد هذين المفعولين، فلو قال قائلٌ في جملة، ظننت زيداً عالماً : ظننت عالماً، ففي هذه الحالة لم يستند الخبر إلى مخبر عنه، ولو قال : ظننت زيداً، لم يكن في الكلام فائدة[٩٩] . قال أبو سعيد السيرافي :((وهذان الاسمان وإن كان الاعتماد على الثاني منهما فلا بد من ذكر الأول، ليعلم صاحب القصة المشكوك

فيها أو المتيقنة، ولابد من ذكر الثاني؛ لأنه المعتمد عليه في اليقين أو الشك، كما كان هو المستفاد قبل دخول هذه الأفعال))[١٠٠] فحذف أحدهما يؤدي إلى فقدان المعنى المتضمن في الجملة سواء أكان يقيناً أم رجحاناً ، قال الزمخشري في المفصل : ((وليس لك أن تقول : حسبت زيداً ، ولا منطلقاً ، وتسكت لفقد ما عقدت عليه حديثك))[١٠١] .

ومن علل امتناع حذف أحدهما؛ التلازم بينهما وافتقار كل منهما إلى صاحبه ، فهما مبتدأ وخبر في الأصل، فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر، وإن جاز في المبتدأ والخبر حذف أحدهما فلأن ذلك لا يؤدي إلى الالتباس، أما مع أفعال اليقين والرجحان فإن حذف أحدهما يؤدي إلى اللبس بين ما تعدى إلى واحد وما تعدى إلى اثنين[١٠٢] .

وذهب الرضي إلى أن حذف أحد المفعولين قليل : ((أما حذف أحدهما دون الآخر، فلا شك في قلته، مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبراً ، وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل، وسبب القلة هاهنا، أن المفعولين كإسم واحد، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة ... فلو حذفت أحدهما ، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله ، فقد ورد ذلك مع القرينة))[١٠٣] . ومن أمثلة حذف أحد المفعولين مع وجود قرينة، جواب من سأل ((هل ظننت احداً قائماً)) ، فتجيب : ظننت زيداً، أي : ظننت زيداً قائماً[١٠٤] . ويجوز حذف المفعولين بوجود قرينة، أو استناد الفعل إلى فاعله فيجوز طرحهما[١٠٥] . قال السيرافي : ((ولو لم تذكر واحداً منهما وجئت بالفعل والفاعل فقط، جاز في كل هذه الأفعال، كقولك : ظننت، ومن أمثال العرب : ((من يسمع يخل))، ففي يخل ضمير فاعل، ولم يأت بمفعولين))[١٠٦] .

وهذا الحذف بوجود الدليل يسمى اختصاراً ، وهو جائز عند جمهور النحويين ومنه قول الشاعر :

بأي كتابٍ أم بأيّةِ سُنّةٍ ترى حبَّهم عاراً عليّ وتحسبُ[١٠٧]

أي وتحسب حبهم عاراً عليّ، ومنه قوله تعالى : **{ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُم ْتَزْعُمُونَ }**[١٠٨]تقديره، الذين كنتم تزعمونهم شركاء، فان لم تكن هناك قرينة فسميّ اقتصاراً ، وفيه خلاف إلا أن جمهور النحويين على منعه[١٠٩] .

ويجوز الإتيان بظرف أو مصدر بعد هذه الأفعال دون الإتيان بالمفعولين : ((ولو جئت بظرف أو مصدر، ولم تأتِ بواحد من المفعولين جاز كقولك : ((ظننت ظناً)) و ((ظننت يوم الجمعة)) و ((ظننت خلفك))، قال تعالى : **{ وَظَنَنْتُم ْظَنَّ السَّوْءِ }**[١١٠]فأتى بالمصدر فقط))[١١١] . **ثانيتهما** : جواز إعمال هذه الأفعال في ضميرين متحدين في الجنس أحدهما فاعل والآخر مفعول به[١١٢] ، ((ومن خصائصها ... ومنها أنك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول به فتقول علمتني منطلقاً ووجدتك فعلت كذا ورآه عظيما))[١١٣] ، ((ومنها أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد))[١١٤] فيجوز نحو ظننتني منطلقاً وظننتك خارجاً ، ونحو قوله تعالى : **{ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا }**[١١٥]، ونحو قول الشاعر : فحملتها وحفرت عندك قبرها جزعاً وكنت أخالني لا أجزع

فيتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضمير متصل من جنسه ، ولا يجوز هذا في باقي الأفعال[١١٦] .

أما إذا كان الكلام عن الغائب ((وتقول في الغائب : زيد ظنّه منطلق ، فتعدي فعل الضمير المستكن إلى الضمير المتصل))[١١٧] ، وإنما جاز هذا في أفعال القلوب دون غيرها ، ذلك بأنّ الأصل في حكم الفاعل أن يكون مؤثراً، والأصل في حكم المفعول أن يكون متأثراً، والأصل في المؤثر أن يكون مغايراً للمتأثر لا متحداً به، فإنْ حصل الاتحاد في المعنى وجب التغاير في اللفظ قدر الإمكان ، ولذلك لا يقال ضرب زيدٌ زيداً، ويراد منه ضرب زيد نفسه، إنّما يعدل إلى لفظ ((نفس)) فيقال : ضرب زيد نفسه ، وضربت نفسي، حتى يكون المضاف مغايراً للمضاف إليه، فتكون النفس كأنها غير الضمير المضاف إليه وإنْ كانت عينه في المعنى، أما أفعال القلوب فلا تحتاج إلى هذه المغايرة ؛ لأن المفعول به فيها هو مضمون الجملة وليس المنصوب الأول المكنى عنه بالضمير ، ولهذا أجاز اتفاق الفاعل والمفعول لفظاً لأنهما ليسا فاعلاً ومفعولاً حقيقة[١١٨] .

ـ ثالثها : الإلغاء :

((هو إبطال العمل لفظاً ومعنى))[١١٩] ؛ حيث يهمل الفعل فلا ينصب شيئاً من المفعولين[١٢٠] ، إذ تختص الأفعال القلبية المتصرفة بجواز ترك عملها لفظاً أو محلاً لغير مانع إذا توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما، سواء في الماضي أم المضارع نحو : زيد قائم ظننت ، وزيد ظننت قائم ؛ والسبب في ذلك ضعف عمل هذا الأفعال : فهي تتعلق بمضمون الجملة بخلاف أفعال التحويل كما أن الكلام مستقل بدونها، فهو مبتدأ وخبر ، بخلاف بقية الأفعال التي تنصب مفعولين، فليس لـ((ظننت)) عمل في زيد قائم ، لا في المعنى ولا في اللفظ[١٢١] .

قال سيبويه : ((هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى، فهي ظننت وحسبت وخلت وأريت ورأيت وزعمت وما تصرف من أفعالهن فاذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الأعمال والبناء على الأول في الخبر والاستفهام أو في كل شيء وذلك قولك : أظن زيداً منطلقاً ... وزيد اظن اخاك ... وتقول زيد أظنه ذاهبا ، فإن ألغيت قلت : عبدالله أظن ذاهب ، وهذا أخال أخوك))[١٢٢] .

فإذا تقدمت هذه الأفعال القلبية وجب إعمالها : ((فإذا تقدمت لم يكن بد من إعمالها))[١٢٣] وجوز الكوفيون والأخفش الإلغاء في المتقدم واستدلوا بقول الشاعر :

كذاك أُدبّتُ حتى صار من خلقي أني وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

والبصريون يرون أن الأَولى في هذه المواضع تقدير ضمير الشأن أو لام الابتداء، من إلغاء العمل بالكلية[١٢٤] ؛ لأنه قبيح ((ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب، لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة، وعامل النصب لفظي، فمع تقدمهما، يغلب اللفظيُ المعنوي))[١٢٥]، فالتقدير : إني وجدت لَملاكُ الشيمة الأدبُ، وهو من باب التعليق وليس الإلغاء، و ((ما أخال لدينا منك تنويل)) بتقدير : وما أخاله لدينا منك تنويل ، فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول الأول، وجملة ((لدينا منك تنويل)) في موضع المفعول الثاني ، ولا إلغاء حينئذٍ[١٢٦] . قال ابن مالك[١٢٧] :

وجوِّزِ الإلغاءَ، لا في الابتدا وانوِ ضميرَ الشأن، أو لامَ ابتدأ في موهمٍ

إلغاء ما تقدما والتزم التعليقَ قبلَ نفي ((ما))

وإنما جاز الإلغاء إذا توسطت هذه الأفعال أو تأخرت، لأن هذه الأفعال داخلة على جملة قائمة بنفسها، وهي جملة المبتدأ والخبر فإذا تقدمت الجملة أو شيءُ منها، جرت على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك، ويصير الفعل في تقدير ظرف له، كأنك قلت : زيد منطلق في ظني[١٢٨] ، فلما ابتدأت بالاسم حصل على لفظ اليقين، وضعفت هذه الأفعال بما عرض لها من التأخر فلا تقوى على نصب معمولين، ووجب أن يُحمل الخبر على ما اعتقد عليه الكلام وهو اليقين، والفعل في هذا الموضع وإن أوجب شكاً في الجملة إلا أنه في تقدير الظرف[١٢٩]، ويقوى الإلغاء كلما ازداد التأخر، ويضعف إذا توسطت ((ولما كان التأخر مقتضياً لإلغاء هذه الأفعال ، كان أبلغ كلما ازداد ولذلك يضعف الإلغاء إذا توسطت ويقوى إذا تأخرت))[١٣٠] .

فالإلغاء مع المتأخر أقوى من الاعمال وأحسن ، قال سيبويه : ((وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى))[١٣١] أي ((إن الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى منه إذا توسطت))[١٣٢] .

وإنما كان الإلغاء مع المتأخر أقوى؛ لأن المتكلم إنما يبدأ كلامه يريد به اليقين ثم يدركه الشك لاحقاً نحو محمد أخوك ظننت[١٣٣] ، قال سيبويه : ((وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك كما تقول : عبدالله صاحب ذاك بلغني، وكما قال من يقول : ذاك تدري، فأخّر مالم يعمل في أول كلامه، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين ، وفيما يدري))[١٣٤] .

أما إذا توسطت الفعل ففيه خلاف : ((وفي المتوسط خلاف قيل : إعماله أولى، لأن الفعل أقوى من الابتداء، إذ هو عامل لفظي وقيل : هما سواه، لأنه عادل قوته تأخيره ، فضعف لذلك فقاومه الابتداء بالتقديم))[١٣٥] ، ومما جاء من إلغاء المتوسط، قول الشاعر : أبِالأراجيزِيابَن اللؤمِ تُوعدُني وفي الأراجيز خلتُ اللؤمُ والخَوَرُ

حيث توسط الفعل ((خال)) مع فاعله بين المبتدأ، وهو ((اللؤم)) والخبر ((في الأراجيز)) فلما توسط أُلغي عن العمل[١٣٦] وقد يقع الملغى بين معمولي ((إنّ)) كقول الشاعر[١٣٧] :

إن المحبَّ علمتُ مصطبرٌ ولديه ذنبُ الحب مغتفرُ

أو بين معطوف ومعطوف عليه ، كقول الشاعر[١٣٨] :

فما جنةُ الفردوس أقبلَت تبتغي ولكنْ دعاكَ الَخْبزُ أحسبُ والتمرُ

أو بين سوف ومصحوبها ، كقول الشاعر[١٣٩] :

وما أدري وسوف أخال أدري أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ

رُوي برفع ((ربع)) ونصبه[١٤٠] .

وحكم المصدر حكم الفعل من جواز إلغاء عمله ((فيجوز الغاؤه حيث جاز إلغاء الفعل))[١٤١] ومعنى إلغائه أي إلغاء عمله وإبطاله، وليس إبطال إعرابه، والذي أجاز إلغاء المصدر إذا كان منفرداً؛ لأنه بمثابة البدل من الفعل، ويجوز إلغاؤه كما جاز إلغاء الفعل إذا توسط بين المبتدأ والخبر أو تأخر عنهما[١٤٢] ، ومن إلغاء المصدر قولك : ((متى زيد ظنك ذاهب وزيد ذاهب ظني)) فزيد مرتفع بالابتداء وخبره ذاهب، ومتى ظرف للذهاب، وظنك مصدر منصوب بفعل مضمر ملغى كأنّك قلت متى زيد تظن ظنك منطلق))[١٤٣]، وكما في الفعل فإن إلغاء عمل المصدر المتأخر أحسن وأقوى، وإلغاء عمل المتقدم قبيح ممتنع[١٤٤] .

وكما يقوى الإلغاء ويحسن في مواضع، فإنه يقبح ويضعف في مواضع وحالات، فيقبح ويضعف إذا تقدم فعل القلب، كما يقبح إذا أُكد العامل بمصدر منصوب نحو : زيداً ظننت ظناً، لأن سنة العرب في كلامهم إقامته إذا توسط مقام الفعل وعوضاً عنه، وحذف الفعل ، فالمصدر عوضٌ عن الفعل ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، كما أن التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والإلغاء ظاهر في عدمه وبينهما شبه التنافي ويضعف الإلغاء ويقل إذا أُكد العامل باسم إشارة أو ضمير عائدين إلى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذاك منطلق أي الظن، وزيد ظننته، أي الظن، كما يشترط أن لا يكون العامل منفياً[١٤٥] . ((فلو نُفي تَعيّن الإعمال كزيداً قائما لم أظن ، لأن الغاؤه حينئذٍ يوهم أن ما قبله مثبت ، فيناقض نفي الفعل بعده ، لتوجهه في المعنى إلى المفعولين))[١٤٦] إن جواز الغاء الفعل وإبطال عمله إذا توسط أو تأخر ، لا يعني أنّ المتكلم حرٌ في ذلك متى شاء دون النظر إلى المعنى ، فالمتكلم مقيد الإعمال، فإن أعمل فإنما لقصد ومعنى، وإن الغي فلقصد ومعنى، فمعنى الإعمال، أن الكلام مبني على الظن، تقدم الفعل أو تأخر، فقولك : محمداً قائماً ظننت، مبني على الظن والشك ابتداءً، ولذا أعمل الفعل تقدم أو تأخر وقولك : محمد قائم ظننت، مبني على اليقين ولذا أُلغي عمل الفعل تقدم أو تأخر[١٤٧] . ((فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أُخر ، كما قال : زيداً رأيت أو رأيت زيداً، وكلما طال الكلام حال، وإن بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال))[١٤٨] .

رابعها : التعليق :

هو : ((ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع))[١٤٩] ، وهو ضَرْبٌ من الإلغاء، إلا أن الفرق بينهما، أنّ التعليق لإبطال العمل في اللفظ لمانع، والإلغاء، ترك العمل لفظاً وتقديراً لا لمانع ، فكل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليقاً، فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظاً عامل في المعنى والتقدير، ويكون ذلك عندما يتقدم الفعل ويتأخر الاسمان المصحوبان بأداة من أدوات الصدارة في الكلام، والتي تحجب ما قبلها أن يعمل فيما بعدها، وإنما اختصت أفعال القلوب بالتعليق؛ لأنها أفعال عقلية تتعلق بمضمون الجملة فتتناوله بالمعنى بخلاف الأفعال الأخرى[١٥٠] .

فإذا اعترض بين فعل القلب ومعموليه ماله صدر الكلام وجب التعليق ؛ ((لأن ماله صدر الكلام يقتضي بقاء الجملة على حالها وهذه الأفعال تقتضي تغييرها، فوجب المعادلة بينهما بمراعاة هذا المانع في اللفظ، وحق العامل في المعنى))[١٥١] .

وماله صدر الكلام إما أن يكون استفهاماً سواء كان بالحرف نحو قوله تعالى : **{ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيد مَا تُوعَدُونَ }**[١٥٢] أم بالاسم ، ومرة يكون مبتدأ نحو قوله تعالى : **{ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا }**[١٥٣] ومرة خبراً نحو علمت متى السفر أو يكون مضافاً إليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد ، أو يكون فضلة[١٥٤] كقوله تعالى : **{ وَسَيَعْلَمُ الَّذِين ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ }**[١٥٥].

وكذلك يعلق الفعل إذا وقع قبل ((ما)) النافية كقوله تعالى :**{ وَظَنُّوا مَالَهُمْ مِن مَحِيصٍ }**[١٥٦]، و ((لا)) النافية نحو علمت لا زيد قائم ولا عمرو ، و ((إنْ)) النافية نحو قوله تعالى :**{ وَتَظُنُّون إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا }**[١٥٧]، أو ((لام)) الابتداء نحو قوله تعالى : **{ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ }**[١٥٨] و ((علمت لزيد قائم))[١٥٩] .

ولام القسم كقول الشاعر[١٦٠] :

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيتي إنّ المنايا لا تطيشُ سهامُها

((وإنما سمي هذا الاهمال تعليقاً، لان العامل في نحو قولك ((علمت ما زيد قائم)) عامل في المحل، وليس عاملاً في اللفظ ... فشبه بالمرأة المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة))[١٦١] .

يتبين من ذلك أن الفرق بين الإلغاء والتعليق ، أنّ العامل الملغى لا عمل له نهائياً لا في اللفظ ولا في المحل، أما العامل المعلق فله عمل في المحل، كما أن سبب التعليق موجب ، وسبب الإلغاء مجَّوز[١٦٢] .

الخاتمة :

تمخض البحث عن نتائج عدة نوردها بإيجاز :

١ . إنّ استعمال مصطلح ((الرجحان)) للأفعال ((ظن، حسب، زعم، خال، حجا، هب، جعل، عد)) هو أكثر انطباقاً ودلالة وملائمة لهذه الأفعال من مصطلح الشك والظن؛ لأن مصطلح ((الرجحان)) يدل على تغلب أحد الدليلين المتعارضين في أمر ورجوحه على الآخر، أما الشك فهو تساوي الدليلين وعدم ترجح أحدهما، والظن هو ترجح أحد الدليلين دون استبعاد احتمال الآخر .

٢ . إنّ لكل فعل من أفعال اليقين والرجحان دلالة أصيلة معجمية ونحوية ودلالات أخرى إضافية هامشية يضفيها السياق .

٣ . تختص أفعال ((اليقين والرجحان)) من دون الأفعال بخصائص هي الإلغاء والتعليق وجواز كون الفاعل والمفعول من جنس واحد وعدم جواز حذف أحد مفعوليها .

٤ . إنّ وجوب تعدي هذه الأفعال إلى مفعولين ؛ لأن اصلها ان تدخل على المبتدأ والخبر، والمبتدأ لابد له من خبر، فوجب لدخوله عليهما أنْ ينتصبا .

٥ . إنّ امتناع الاقتصار على أحد المفعولين، لأن الفاعل إنما أراد بالمفعول الثاني أنْ يبين ما استقر عنده من حال المفعول الأول من الشك واليقين وذكر الأول لأنه هو المخبر عنه بالثاني وللتلازم بينهما وافتقار كل منهما الى صاحبه فهما مبتدأ وخبر في الأصل .

٦ . إنّ الذي أجاز إعمال هذه الأفعال في ضميرين متحدين في الجنس، هو ان أفعال القلوب لا تحتاج الى المغايرة بين الفاعل والمفعول به لأن المفعول به هو مضمون الجملة .

٧ . إنّ جواز إلغاء عمل أفعال اليقين والرجحان إذا تقدمت أو تأخرت، لأن هذه الأفعال داخلة على جملة قائمة بنفسها وهي جملة المبتدأ والخبر .

٨ . إنّ الفرق بين الإلغاء والتعليق أنّ العامل الملغى لاعمل له نهائياً لا في اللفظ ولا في المحل، أما العامل المعلق فله عمل في المحل كما إنّ سبب التعليق موجب وسبب الإلغاء مجوز .

الهوامش :

١. ينظر كتاب سيبويه : ج١ / ٣٩ . ٤٠
٢. المصدر نفسه : ج١ / ٣٩ . ٤٠
٣. ينظر المقتضب : ج٣ / ٩٥
٤. شرح كتاب سيبويه : ج١ / ٢٨١
٥. توجيه اللمع : ١٧٧
٦. ينظر شرح المفصل : ج٧ / ٧٧ . ٧٨
٧. المصدر نفسه : ج٧ / ٧٧ . ٧٨
٨. ينظر شرح المفصل : ج٧ / ٧٨
٩. ينظر الكافية : ١٦٤ . ١٦٥
١٠. المصدر نفسه : ١٦٤ . ١٦٥
١١. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٤٩ . ١٥٠ . ١٥١
١٢. ينظر المصدر نفسه : ج٤ / ١٤٩ . ١٥٠ . ١٥١
١٣. ينظر اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ٧٣
١٤. ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ج٢ / ٢٢
١٥. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٧٦ ، ٤٨٢
١٦. حاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٣٣ . ٣٤
١٧. ينظر النحو الوافي : ج٢ / ٥ ، و معاني النحو : ج٢ / ٦
١٨. من النحويين الذين استعملوا مصطلح الرجحان للدلالة على مجموعة من أفعال القلوب ابن يعيش ، الصبان ، ابن هشام ، ابن عقيل .
١٩. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ج١ / ١٠٣٧
٢٠. النحو الوافي : ج٢ / هامش الصفحة ٥
٢١. ينظر حاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٣٠ ، ومعاني النحو : ج٢ /٢١
٢٢. ينظر همع الهوامع : ج١ / ٤٧٨ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٣٠
٢٣. ينظر موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ج٢ / ١١٥٣
٢٤. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ج٢ / ١١٥٤
٢٥ . كتاب التعريفات : ١١٨
٢٦. ينظر موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ج١ / ٤١٥ . ٤١٦
٢٧. سورة الممتحنة : ١٠
٢٨. سورة النحل : ٧٨
٢٩ . ينظر شرح المفصل : ج٧ / ٨١ ، وشرح الرضي على الكافية : ج٢ / ١٤٩ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٤١ ، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ج٢ / ٢٣ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٧٩ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٢٩ ، ٤٦ ، ومعاني النحو : ج٢ / ٧
٣٠. سورة المعارج : ٦ – ٧
٣١. سورة يوسف : ٤

٣٢. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٠ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٣٦ ، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ج٢ / ٢٣ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨٢ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٢٧ ، ومعاني النحو : ج٢ / ١١ . ١٢

٣٣. مصدر وجد : وجدان عن الاخفش ، ووجود عن السيرافي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ ، ٤٧٩

٣٤. سورةالأَعراف : ١٠٢

٣٥. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥١ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٤١ ، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ج٢ / ٢٤ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٧٩ . ٤٨٠ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٢٩ ، ومعاني النحو : ج٢ / ١١

٣٦. شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٠

٣٧ . قائله مجهول : تلخيص الشواهد : ٤٢٦

٣٨. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٠ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٣٧ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨٠ ، ومعاني النحو : ج٢ / ٩

٣٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج٢ / ٤٨٠

٤٠. سورة يونس : ١٦

٤١. ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى : هامش الصفحة ٢٣٧

٤٢. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨٠

٤٣. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥١ ، والنحو الوافي : ج٢ / ٦

٤٤ . قائله مجهول : تلخيص الشواهد : ٤٣١

٤٥ . ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨٠

٤٦. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٠ ، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ج٢ / ٢٥ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨١ ، والنحو الوافي : ج٢ / ١٠

٤٧ . زياد بن سيار : تلخيص الشواهد : ٤٢٧

٤٨. ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ج٢ / ٢٥

٤٩. النحو الوافي : ج٢ / ١٠

٥٠. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٠ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٣٣

٥١ . ديوان زهير بن ابي سلمى : ٩٠

٥٢. شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٣٦ هامش ١

٥٣. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٠ ، و معاني النحو : ج٢ / ١٨

٥٤. سورة الكهف : ٥٣

٥٥. شرح المفصل : ج٧ / ٨١

٥٦. سورة التكوير : ٢٤

٥٧. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٠ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨١

٥٨. شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٠

٥٩. حاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٤٦

٦٠ . لبيد : تلخيص الشواهد : ٤٣٥

٦١. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٤٩ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٣٧ هامش ١ ، ومعاني النحو : ج٢ / ٢٠

٦٢. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨٢ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٢٠

٦٣. شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٣٩ هامش ١

٦٤. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥١
٦٥. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٧٨
٦٦. ينظر حاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٢٠
٦٧ . ابو امية الحنفي : تلخيص الشواهد : ٤٢٨
٦٨. ينظر معاني النحو : ج٢ / ٢٣
٦٩ . ديوان ابي طالب : ١٨٩
٧٠. ينظر حاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٣١
٧١. سورةا لتغابن : ٧
٧٢. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٧٨ . ٤٧٩
٧٣. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٤٩ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٣٨ هامش ١ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٢٨
٧٤. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨٢
٧٥. ينظر حاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٢٨
٧٦. ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٣٨ هامش ١ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨٢ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٢٨
٧٧. سورةالزخرف : ١٩
٧٨. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٢ / ١٥١ ، ومعاني النحو : ج٢ / ٢٦
٧٩. ينظر النحو الوافي : ج٢ / ٦
٨٠. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨٣
٨١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٧٩
٨٢. شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥١
٨٣ . النعمان بن بشير : تلخيص الشواهد : ٤٣١
٨٤. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٤٩ ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٧٦ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٣١
٨٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٧٦
٨٦. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٧٩ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٣٣ ، ومعاني النحو : ج٢ / ٢٤
٨٧. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨٦ ، والنحو الوافي : ج٢ / ١١
٨٨. توجيه اللمع : ١٨٠
٨٩. كتاب المقتصد في شرح الايضاح : ج١ / ٤٩٥
٩٠. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨٧ ، والنحو الوافي : ج٢ / ١١ . ١٢
٩١. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨٦ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٢٦
٩٢. علل النحو : ٣٨٣
٩٣. ينظر علل النحو : ٣٨٣ ، وشرح المفصل : ج٧ / ٧٨
٩٤. علل النحو : ٣٨٣

٩٥. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٢

٩٦. شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٢

٩٧. ينظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح : ج١ / ٤٩٩

٩٨. كتاب سيبويه : ج١ / ٣٩

٩٩. ينظر كتاب سيبويه : ج١ / ٣٩ ، وكشف المشكل في النحو : ج١ / ٤٠٤ ، والمقتضب : ج٣ / ٩٥ ، وشرح المفصل : ج٧ / ٧٨ ،

١٠٠. شرح كتاب سيبويه : ج١ / ٢٨١

١٠١. شرح المفصل : ج٧ / ٨٢

١٠٢. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨٩

١٠٣. شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٥

١٠٤. ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ج٢ / ٤٦

١٠٥. ينظر كشف المشكل في النحو : ج١ / ٤٠٤

١٠٦. شرح كتاب سيبويه : ج١ / ١٨١

١٠٧ . ديوان الكميت بن زيد الاسدي : ٥١٦

١٠٨. سورة القصص : ٦٢ – ٧٤

١٠٩. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٤ . ١٥٥ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٨٨ . ٤٨٩ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٤٨

١١٠. سورة الفتح : ١٢

١١١. شرح كتاب سيبويه : ج١ / ٢٨١

١١٢. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٩٩

١١٣. شرح المفصل : ج٧ / ٨٢ ، ٨٨

١١٤. شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٦٩

١١٥. سورة يوسف : ٣٦

١١٦. ينظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح : ج١ / ٤٩٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٦٩ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٩٩

١١٧. كتاب المقتصد في شرح الايضاح : ج١ / ٤٩٩

١١٨. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٦٩ . ١٧٠ ، وفلسفة النحو ٤٣

١١٩. شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٥

١٢٠. ينظر احياء النحو : ١٤٥

١٢١. ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٤١ ، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ج٢ / ٣٧ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٩٠ ، وفلسفة النحو : ٤٣

١٢٢. كتاب سيبويه : ج١ / ١١٨

١٢٣. شرح المفصل : ج٧ / ٨٥

١٢٤. ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ج٢ / ٣٩ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٩١ . ٤٩٢

١٢٥. شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٦

١٢٦. ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ج٢ / ٣٩ . ٤٠ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٩١ . ٤٩٢

١٢٧. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ج٢ / ٣٧

١٢٨. ينظر شرح المفصل : ج٧ / ٨٥

١٢٩. ينظر علل النحو : ٣٨٣ ، وفلسفة النحو: ٤٢
١٣٠. فلسفة النحو : ٤٢
١٣١. كتاب سيبويه : ج١ / ١١٨
١٣٢. المصدر نفسه : ج١ / ١١٨ . ١١٩ الهامش
١٣٣. ينظر المصدر نفسه : ج١ / ١٢٠ . ١٢١
١٣٤. المصدر نفسه : ج١ / ١٢٠
١٣٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٩٠
١٣٦. ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٤٢ مع الهامش
١٣٧. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٩٢
١٣٨. ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٩٢
١٣٩. المصدر نفسه : ج١ / ٤٩٢
١٤٠. المصدر نفسه : ج١ / ٤٩٣
١٤١. شرح المفصل : ج٧ / ٨٦
١٤٢. ينظر المصدر نفسه : ج٧ / ٨٦
١٤٣. المصدر نفسه : ج٧ : ٨٦
١٤٤. ينظر المصدر نفسه : ج٧ / ٨٦
١٤٥. ينظر شرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٦ ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٩٣ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٣٨ ، ومعاني النحو : ج٢ / ٢٩
١٤٦. معاني النحو : ج٢ / ٢٩
١٤٧. ينظر المصدر نفسه : ج٢ / ٢٩
١٤٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٩٠
١٤٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٩٣
١٥٠. ينظر شرح المفصل : ج٧ / ٨٦ ، وشرح الرضي على الكافية : ج٤ / ١٥٩ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٤٠ . ٤١ ، واحياء النحو : ١٤٥ ، وفلسفة النحو : ٤٢
١٥١. فلسفة النحو : ٤٢
١٥٢. سورة الأنبياء : ١٠٩
١٥٣. سورة الكهف : ١٢
١٥٤. ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٤٦ ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٩٣ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٤٢
١٥٥. سورة الشعراء : ٢٢٧
١٥٦. سورة فصلت : ٤٨
١٥٧. سورة الإسراء : ٥٢
١٥٨. سورة البقرة : ١٠٢
١٥٩. ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٤٧ ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ج١ / ٤٩٤ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٤١

١٦٠. حاشية الصبان على شرح الاشموني : ج٢ / ٤١

١٦١. شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٤٧

١٦٢. ينظر اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ٧٧ ، واحياء النحو : ١٤٥

المصادر والمراجع :

*** القرآن الكريم .**

١. إحياء النحو : الاستاذ ابراهيم مصطفى ،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧م .

٢. أوضح المسالك الى الفية ابن مالك : للامام ابي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله ابن هشام الانصاري المتوفى ٧٦١ هـ، ومعه كتاب ((بغية السالك الى اوضح المسالك)) تأليف عبد المتعال الصعيدي، دار العلوم الحديثة، بيروت . لبنان، ١٩٨٢ م .

٣. تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد : ابن هشام الانصاري : تحقيق وتعليق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، ١٩٨٦ م .

٤. توجيه اللمع : للعلامة احمد بن الحسين بن الخباز، شرح كتاب اللمع : لابي الفتح ابن جني، دراسة وتحقيق : أ . د . فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٧ م .

٥. حاشية الصبان : الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي المتوفى ١٢٠٦ هـ ، على شرح الاشموني، الشيخ علي بن محمد بن عيسى الاشموني المتوفى سنة ٩١٨ هـ، على الفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرّج شواهده ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الاولى، ١٩٩٧ م .

٦. ديوان ابي طالب : تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد، ١٤١٣ هـ .

٧. ديوان زهير بن ابي سلمى : شرحه وقدم له الاستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الاولى، ١٩٨٨ م .

٨. ديوان كعب بن زهير : قرأه الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت . لبنان، الطبعة الثانية ،٢٠٠٢ م .

٩. ديوان الكميت بن زيد الاسدي : جمع وشرح وتحقيق : د . محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠ م .

١٠. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصر، تاليف محي الدين عبد الحميد، دار الغدير، قم، الطبعة الثانية ١٤٣٠ هـ .

١١. شرح الرضي على الكافية : تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران ، ١٠٧٨ م .

١٢. شرح المفصل : تأليف الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ، عالم الكتب، بيروت .

١٣. شرح جمل الزجاجي : تأليف الامام ابي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن احمد بن عبد الله ابن هشام الانصاري المصري المولود في القاهرة سنة ٧٠٨ والمتوفى بها سنة ٧٦١ هـ ، دراسة وتحقيق الدكتور علي محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٩٨٦ م .

١٤. شرح قطر الندى وبل الصدى : تصنيف ابي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة ومعه كتاب ((سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى)) تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي .

١٥. شرح كتاب سيبويه : تأليف ابي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان المتوفى ٣٦٨ هـ ، تحقيق احمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ م .

١٦. علل النحو : ابن الوراق ابي الحسن محمد بن عبد الله المتوفى سنة ٣٨١ هـ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ م .
١٧. فلسفة النحو : لجامعه الخوري يوسف بركات، دار الانصاف للتأليف والترجمة والنشر، بيرو، الطبعة الاولى ١٩٤٩ م .
١٨. كافية : للعلامة ابن الحاجب رحمه الله ٥٧٠ . ٦٤٦ هـ، مكتبة البشرى، كراتشي . باكستان، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ م .
١٩. كتاب التعريفات : السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، دار احياء التراث العربي، بيروت . لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣ م .
٢٠. كتاب المقتصد في شرح الايضاح : لعبد السلام الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢، منشورات وزراة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية .
٢١. كتاب سيبويه : ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣ م .
٢٢. معاني النحو : تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢ م .
٢٣. المقتضب : لابي العباس محمد بن يزيد المبرد ((المتوفى سنة ٢٨٥ هـ)) تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت .
٢٤. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : للباحث العلامة محمد علي التهانوي، تقديم واشراف ومراجعة د . رفيق العجم، تحقيق د . علي دحروج ، نقل النص الفارسي الى العربية د . عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان . ناشرون، الطبعة الاولى، ١٩٩٦ م .
٢٥. النحو الوافي : تأليف عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة .
٢٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : تأليف الامام جلال الدين عبد الرحمان بن ابي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، تحقيق احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الاولى ، ١٩٩٨ م .